طالبت بوقف جرائم الإحتلال الإسرائيلي وبدور محوري للامم المتحدة في العراق

القمة العربية تعتمد «وثيقة العهد» وبيان «مسيرة التطوير والتحديث»

● اختتم القادة العرب القمة السادسة عشرة في تونس بصدور وثيقة العهد التي حددوا بموجبها التزامهم بميثاق الجامعة العربية وتنفيذ القرارات المتخذة في إطارها.. كما تم اعتماد وثيقة الإصلاحات للوطن العربي والبيان الختامي وإعلان تونس.

والقى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي كلمة في اختتام القمة أعرب فيها عن ارتياحه لروح التفاهم والصراحة التي سادت أعمال القمة وعن تقديره لما أكده القادة من إرادة جماعية على المضي قدما في جهود إصلاح منظومة العمل العربي المشترك ورفع ما يواجه الأمة العربية من تحديات حاضرا ومستقبلا.

وأكد أن رسالة السلام التي وجهتها قمة تونس إلى المجموعة الدولية هي خيار استراتيجي للامة العربية يقيم الدليل على إيمانها الراسخ بوحدة المصير البشري وعلى سعيها الدؤوب إلى بناء مرحلة جديدة من الثقة والتفاهم تقوم على الحوار والتعايش والتعاون بين سائر شعوب الشرق الأوسط.

وعرض عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية القرارات والبيانات الصادرة عن القمة العربية السادسة عشرة.

وقال : إن القرارات الصادرة عن القمة هي قرارات تشمل تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المجال السياسي.. اشار إلى أن القرار الأول فيه يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ثم تطورات الوضع في العراق واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والإجراءات القسرية التي تتعرض لها ليبيا ودعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان ودعم جمهورية الصومال ودعم جمهورية جزر القمر المتحدة وتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعقد قمة عربية مع دول أمريكا الجنوبية في البرازيل.

وأضاف انه وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي اتخذت القمة قرارات تتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والبيئة والتنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الفلسطيني وقطاع النقل العربي ومقترحات لرفع كفاءة حركة النقل البيني بين الدول العربية وملف الصناعة العربية ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الاقتصادية والقومية وحقوق الطفل العربي وتطوير عمل المنظمات والمجالس العربية المتخصصة والقمة العالمية لمجتمع المعلومات واستكمال المصادقة على النظام السياسي للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والعقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة والاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر وتوجيه الشكر والتقدير لتونس لاستضافتها القمة العربية العادية السادسة عشرة.. والقرار الخاص بموعد ومكان الدورة العادية القادمة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وقرارات تتعلق بالنظام الهيكلي للأمانة العامة والوضع المالي فيه.

كما استعرض الأمين العام للجامعة البيانات الصادرة عن القمة وهي وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية وبيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي والبيان الختامي وإعلان تونس.

وقد أكد الأمين العام بأنه تمت الموافقة على وثيقة العهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية والتوقيع عليها.

البيان الختامي
وفي مايلي البيان الختامي لقمة تونس

نحن قادة الدول العربية المجتمعون بمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية السادسة عشرة في تونس عاصمة الجمهورية التونسية يومي ٢ و٣ ربيع الثاني ١٤٢٥ هجرية الموافق ليومي ٢٢ و٢٣ من مايو ٢٠٠٤م.

تأكيدا لتمسكنا بالمبادئ التي تاسست عليها جامعة الدول العربية وتعلقنا بأهدافها وفقا لما تضمنه ميثاقها والتزاما منا بالقيم الإنسانية السامية التي كرسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة وكافة أحكامها الشرعية الدولية وبالنظر إلى التحولات العالمية الجديدة وما تفرزه من تحديات ورهانات وحرصا منا على مواصلة الجهود من أجل دعم تضامن الأمة العربية وتماسكها وتعزيز الصف العربي خدمة لقضايانا المصيرية نعلن مايلي :

● ان التزام كافة الأطراف الدولية بمسؤولياتها في تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي دون استثناء لاي من المرجعيات المشروعة للعملية السلمية يشكل أساسا لإيجاد حل عادل وشامل ودائم لهذا النزاع وفقا لمبادرة السلام العربية وتنفيذا لخطة خريطة الطريق.

● كما ان تكاتف جهود المجموعة الدولية لتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني أمام استمرار عمليات التقتيل والتشريد التي يتعرض لها ولوضع حد لسلسلة الاغتيالات التي تنتهجها إسرائيل ضد القيادات السياسية الفلسطينية والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وقيادته والعمليات التي تستهدف المدنيين دون تمييز من شانه أن يمهد السبيل لاستئناف مفاوضات السلام بما يمكن من استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف واستعادة كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية.

● ان تحقيق هذه الأهداف المشروعة من شانه تهيئة الظروف الملائمة لبناء إجراءات الثقة وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل تاسيسا لمرحلة جديدة من التوافق قوامها الالتزام المتبادل بالسلام كخيار استراتيجي بما يتيح المجال للأمة العربية وكافة شعوب المنطقة لتركيز جهودها على دفع التحديات التي تواجهها والتفرغ لمواصلة مسيرة التنمية.

● تتمسك المجموعة العربية بدعم وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق الشقيق واستقلاله ووحدته الوطنية ودعوة مجلس الأمن لإعطاء الأمم المتحدة دورا مركزيا وفعالا في العراق بهدف إنهاء الاحتلال وترتيب مراحل نقل السلطة إلى الشعب العراقي بما يكفل استتباب الأمن والاستقرار والشروع في إعادة البناء والاعمار في العراق.

● تكليف الترويكا العربية الرئاسة الحالية والسابقة والمقبلة للقمة والأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء الاتصالات اللازمة ومتابعة الوضع في العراق وتطوراته.

● الإعراب عن التضامن العربي مع سوريا الشقيقة إزاء العقوبات الأمريكية والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول بما يجنب المنطقة في هذا الظرف الدقيق مزيدا من التوتر وعدم الاستقرار.

● التاكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على جزرها الثلاث والإجراءات والوسائل السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها عليها.

● تاكيد تضامن الدول العربية مع جمهورية السودان الشقيق والحرص على وحدته والحفاظ على سيادته ودعم مساعي السلام التي تقوم بها الحكومة السودانية بالتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية.

● التأكيد على وحدة وسيادة جمهورية الصومال الشقيقة ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار في ربوعها.

● الحرص على تكريس الوحدة الوطنية في جمهورية جزر القمر المتحدة الشقيقة وسلامة أراضيها الإقليمية ودعم جهود التنمية فيها.

كما نؤكد عزمنا الراسخ على :

١- تجسيد ارادتنا الجماعية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك من خلال قرار قمة تونس تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتحديث أساليب عملها ومؤسساتها المتخصصة استنادا إلى مختلف المبادرات والأفكار العربية الواردة في مقترحات الأمين العام واعتمادا على رؤية توافقية متكاملة وتمشي مرحلي متوازن.

٢- تعلق دولنا بالمبادئ الإنسانية والقيم السامية لحقوق الإنسان في أبعادها الشاملة والمتكاملة وتمسكها بما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته قمة تونس وتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد وضمان استقلال القضاء.

● العمل استنادا إلى البيان حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي على مواصلة الإصلاح والتحديث في بلداننا مواكبة للمتغيرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي.

● دعم برامج التنمية الشاملة وتكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بالأنظمة التربوية ونشر المعرفة والتشجيع عليها والقضاء على الامية تامينا لمستقبل افضل لأجيال أمتنا القادمة.

● تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أساس تبادل المنافع وترابط المصالح والعمل على مواصلة تأهيل اقتصاديات الدول العربية من خلال تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي بما يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ويؤهله لإقامة شراكة متضامنة مع مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم.

● تكريس قيم التضامن والتكافل بين الدول العربية في إطار الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر التي اعتمدتها قمة تونس وتوظيف القدرات البشرية في البلدان العربية لدعم جهود التنمية بها والعمل على تأهيل اقتصاديات الدول الأقل نموا في العالم العربي وتطوير برامجها التنموية.

● الاستعداد الجيد للمشاركة الفعالة حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي ستحتضن تونس مرحلتها الثانية في نوفمبر ٢٠٠٥م حتى تكون هذه القمة محطة هامة لمزيد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البرامج التنموية العربية ولتاكيد قدرة الدول العربية على مواكبة التطور الذي يشهده هذا القطاع والمساهمة فيه باعتباره إحدى المقومات الأساسية للتنمية.

● القيام بالإجراءات الكفيلة بتمكين المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات من الدور المنوط بها في توثيق التعاون بين الدول العربية في هذا القطاع الحيوي.

● تعزيز عرى الصداقة بين البلدان العربية ومختلف بلدان العالم وبلورة مفهوم جديد للتعاون والشراكة المتضامنة معها انطلاقا من حرصنا على ترسيخ الحوار بين الأديان والثقافات وإبراز رسالة الإسلام الحضارية والإنسانية التي تدعو إلى إشاعة قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم وتنبذ الكراهية والتمييز.

● التزام الدول العربية بمواصلة الإسهام في إطار الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله والتصدي لها وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

● الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بإشراف منظمة الأمم المتحدة بهدف وضع شروط مدونة دولية لمقاومة ظاهرة الإرهاب مع العمل لمعالجة أسبابها.

وإننا نتوجه بجزيل الشكر وفائق التقدير إلى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية على ما أبداه من حنكة وتبصر ورحابة صدر في إدارة أعمال قمتنا مع الإغراب عن ثقتنا بأن مسيرة العمل العربي المشترك في ظل رئاسة سيادته للقمة ستشهد مزيدا من التطور تعزيزا لمكانة الأمة العربية بين سائر الأمم.

كما نعرب عن بالغ الامتنان للجمهورية التونيسة لاستضافتها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية السادسة عشرة وتقديرنا لما وفرته من رعاية وعناية فائقتين وحرص على توخي الدقة في الإعداد الجيد لها بالتشاور البناء مع الدول العربية كافة لتأمين أحسن الظروف لتنظيم أشغالها مع التنويه بالجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

نص وثيقة العهد العربية

■ تلى عمر موسى في الجلسة الختامية للقمة العربية السادسةعشرة نص وثيقة العهد العربية وفيما يلي نصها:

استذكارا للانجاز التاريخي المتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية الذي جرى إقراره في ٢٢ مارس ١٩٤٥ وتأكيدا على ارادتنا المشتركة بمقتضى هذا العهد الوفاء بالتزاماتنا المقررة في ميثاق الجامعة وتنفيذ القرارات المتخذة في اطارها فقد تعهدنا بأن نعمل على تنفيذ هذا العهد لضمان مستقبل افضل للدول العربية وشعوبها وتجنبا لويلات الفتنة والفرقة والتناحر وان نعمل متضامنين ومتحدين لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقتنا.. سلام يقوم على مبادئ الحق والعدل وقرارات الشرعية الدولية واسترجاع الحقوق العربية المشروعة والاراضي العربية المحتلة.

وإذ نؤكد تمسكنا بمبادرة السلام العربية كما اعتمدتها قمة بيروت ٢٠٠٢م والمبنية على قرارات الشرعية ذات الصلة وتعهدنا بحشد التاييد الدولي له وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وضمان رفض كل اشكال توطينهم في البلدان العربية.

ونؤكد أيضاً تعهدنا بالعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري وحتى الخط الرابع من يونيو ٦٧م والاراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

وإذ نؤكد كذلك تعهدنا بدعم حق سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة.

وإذ نؤكد تضامننا في تعزيز العلاقات والروابط بين الدول العربية وصولاً إلى التكامل من خلال تطوير التعاون العربي المشترك وتقوية قدراتنا الجماعية لضمان سيادة وأمن وسلامة وصون الاراضي العربية والعمل على فض المنازعات العربية بالطرق السلمية من خلال تفعيل آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها تنفيذاً لقرار قمة القاهرة عام ١٩٩٦م.

وقد عقدنا العزم على مواصلة خطوات الاصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة وتحصين تضامننا عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل حرية التعبير المسؤول ورعاية حقوق الإنسان وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان ومختلف العهود والمواثيق الدولية والعمل على تعزيز دور المرأة في بناء المجتمع وهو ما يتوافق مع عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا الحضارية وإقامة الهياكل اللازمة وتهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي فيما بيننا على نحو يمكننا من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي ونماء الحضارة الإنسانية والاستجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة على أسس من التفاهم والتسامح والحوار.

ونقر بمقتضى هذا العهد تفعيل أو عند الاقتضاء انشاء الآليات اللازمة لما يلي:

١- تحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ووضع الخطط المناسبة لتنفيذ السياسات المشتركة.

٢- تطوير الأجهزة والهيئات الاقليمية العربية المتخصصة وبرامج وخطط عملها لضمان أداء دورها وفقاً لمتطلبات واحتياجات الدول العربية.

٣- ضمان تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم تنفيذ تلك الالتزامات وفقاً لما جاء في ميثاق الجامعة .

٤- دعم العلاقات العربية البينية.

٥- دعم التشاور والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن والدفاع والشئون الخارجية ذات الاهتمام المشترك.

٦- استكمال انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي ما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتذليل العقبات التي تعترض بلوغ هذا الهدف ووضع الجدول الزمني لذلك.

٧- وضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينية كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نمواً وتطوير منظومتها التنموية الاقتصادية البشرية .

وتوطئة لتوفير الشروط والمقومات اللازمة لمواصلة عملية الاصلاح الشاملة الجارية في الدول العربية ولضمان تنفيذ وثيقة العهد.. نقرر اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة بما في ذلك إدخال التعديلات اللازمة على ميثاق جامعة الدول العربية طبقاً للمادة التاسعة عشرة من الميثاق.

يكلف مجلس الجامعة على مستوى الوزراي باعداد هذه التعديلات وصياغتها بناء على المشاريع المقدمة من الأمين العام وذلك خلال ثلاثة اشهر وتقديمها في صيغتها النهائية إلى الدورة العادية ١٧ لمجلس الجامعة على مستوى القمة برئاسة الجزائر لاقرارها ولهذا الغرض يقوم الأمين العام بالدعوة لعقد دورة استثنائية أو أكثر لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري تمهيداً لعرضها على القمة المقبلة مارس ٢٠٠٥م.

وانطلاقاً من ذلك فاننا نتعهد فيما بيننا وامام الله تعالى القدير ثم امام شعوبنا بالتكاتف فيما بيننا لاتخاذ القرارات التي تلبي هذه الأهداف والعمل المشترك الحاسم والفعال لتحقيق المصالح العربية العليا والالتزام بالتنفيذ الأمين والكامل لما نتخذه من قرارات والله على ما نقول وكيل.

نص بيان مسيرة التطوير والتحديث

■ ،، ألقى عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بيانا بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي ، فيما يلي نصه:

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في تونس في ٢٣ مايو ٢٠٠٤م تعبيرا عن ارادة شعوبنا في النهضة الشاملة وتأكيدا للجهود التي تبذلها دولنا في سبيل التطوير والتحديث وانطلاقا من العزم الذي يحدونا لمزيد من التقدم في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي في بلدنا ومن مرتكزاتنا الثقافية والدينية ومراعاة لوتيرة التغيرات الجارية في مجتمعنا وادراكا لضرورة بناء مستقبل افضل لشعوبنا في اطار تعزيز مقومات هويتنا العربية ووحدة شعوبنا وتماسكها وتكريس مشاركة قواها الحية في مسار التحديث المنفتح على العالم والمتفاعل معه والمساهم في نهضته في نطاق التمسك بقيم التسامح والاعتدال والفهم المتبادل وتأييدا للجهود والمبادرات العربية الايجابية التي تشهدها العديد من العواصم والمدن العربية بمساهمة من المنظمات غير الحكومية وبالتفاعل النشط مع عناصر المجتمع ومكوناته بهدف الارتقاء بجهود التطوير والتحديث في المجتمعات العربية في شتى المجالات وتاكيدا لاهمية التعامل الجاد مع مختلف القضايا الجوهرية في المنطقة وايجاد الحلول لها باعتبار ان التسوية العادلة لهذه القضايا من شأنها ان تعزز الاحساس بالسلم والامن وتدعم الجهود الذاتية لشعوب المنطقة نحو التغلب على التحديات الماثلة وتجاوز التداعيات الناجمة عن عهود الاستعمار ويعزز مسيرة البناء وممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان العربي والحفاظ عليها وترسيخ ممارساتها نعلن تصميمنا على:

اولاً : استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية النابع من ارادتها الحره بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكانياتها.

ثانياً: تعميق أسس الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام في صنع القرار في اطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير وفقا لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الانسان وضمان استقلال القضاء، بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات.

ثالثاً: الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع تعزيزا لمساهمتها في دفع عملة التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعاً: مواصلة الاصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى شعوبنا ورفع معدلات النمو في بلداننا وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ الى الاسواق الخارجية وتطوير اجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فاعل في تنفيذ هذه الاصلاحات.

خامساً: العمل على الاسراع بانجاز سوق عربية مشتركة والاسراع بالمراحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل بين اقتصادات البلدان العربية وتنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق بما يكفل تعامل البلدان العربية مع بقية دول العالم كمجموعة اقتصادية متماسكة ومنفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية الاخرى واقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

سادساً: وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بقصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والامن وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

سابعاً: تحديث البنية الاجتماعية لدولنا والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العملية والتكنولوجية والتقنية في العالم وتمكين المجتمعات العربية من التعامل مع متطلبات وروح العصر في اطار صيانة هويتنا واحترام تقاليدنا الاصلية.

ثامناً: التعاون مع المجتمع الدولي في اطار الشراكة المتضامنة وعلى اساس المصالح المشتركة تحقيقا للازدهار والنمو للدول العربية وشعوبها بما يسهم في تعزيز ركائز الامن والسلم والاستقرار اقليميا ودولياً.

تاسعاً: مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي وفقا للمبادرة العربية للسلام وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بقصد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة الى حدود الرابع من يونيو ٦٧م بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وضمان رفض كل اشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاما اسرائيليا مقابلا من خلال التنفيذ الامين لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والدعوة الى عقد مؤتمر للامم المتحدة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل من اسلحة الدمار الشامل الامر الذي سيحقق الامن والاستقرار في المنطقة ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة ويوجه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل اكثر امنا ورخاء لابنائها.

عاشراً: دعم حق سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة.

احد عشر: مواصلة العمل في اطار الشرعية الدولية وبشراكة بين الدول العربية والمجتمع الدولي في مكافحة الارهاب بكافة اشكاله واقتلاعه من جذوره وتفكيك شبكاته ومعالجة اسبابه ومكافحة غسيل الاموال وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة مع التمييز بين الارهاب المدان والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال.

اثنا عشر: التمسك بقيم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار بين الاديان والثقافات ونبذ روح الكراهية بكافة اشكالها واشاعة قيم التضامن والتعايش السلمي بين الشعوب والامم بما يعزز عرى الصداقة والتفاهم في اطار الاحترام المتبادل.

ثلاثة عشر: التاكيد على اهمية دور الجاليات العربية في الخارج كجسر للصداقة والتعاون بين الدول العربية والدول المضيفة لهذه الجاليات والعمل بالتعاون مع الدول المضيفة ومن خلال احترام انظمتها وقوانينها على الحفاظ على هوية الجاليات وتقوية روابطها مع بلدانها الاصلية.

صحف بريطانية :

العراقيون سيفقدون حق مقاضاة معذبيهم .. وتساؤلات حول إعدام بيرج

لندن/ق . ن . أ

□ ذكرت صحيفة (الأوبزرفر) البريطانية أن السجناء العراقيين سيفقدون حق مقاضاة الجنود الأمريكيين الذين قاموا بتعذيبهم في سجن «أبو غُريب» بعد تسليم السلطة للعراقيين في نهاية شهر يونيو القادم.

وقالت الصحيفة : إنه بمقتضى اتفاق مع الأمم المتحدة سيصدر قرار دولي جديد يتعلق بإدارة شؤون العراق، وعليه سيمنح الجنود الأمريكيون والبريطانيون حصانة ضد إقامة دعاوى قضائية ضدهم، مضيفة : إنه لا يمكن محاكمة أي من هؤلاء الجنود إلاَّ أمام محاكم بلدانهم فقط.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري قوله : إن هذا كان شرطاً في التفاوض بين سلطات الاحتلال في العراق والمنظمة الدولية، لافتةً إلى أن سحب هذا الحق من المتضررين العراقيين يقلل من فرص حصول الحكومة العراقية الجديدة على سلطات كاملة في البلاد.

وأوضحت أن القرار الدولي الجديد، الذي سيصدر حول العراق، سيرفع حظر بيع السلاح بما يسمح بتجهيز الجيش العراقي الجديد الذي يبلغ قوامه (٨٠) ألف جندي.

من ناحية أخرى أكدت صحيفة (الإندبندنت أون صنداي) أمس قيام القوات البريطانية بممارسات تعذيب وانتهاك لإنسانية العراقيين بصورة متواصلة ومستمرة وليس على شكل أحداث متفرقة.

وأضافت : إن خمسة شهود عيان من العراقيين ذكروا تفاصيل ما حدث لهم على يد جنود بريطانيين، وأن هذه الإفادات مكتوبة وسوف تقدم إلى المحكمة العليا في بريطانيا .. بينما واصلت منظمة العفو الدولية ضغوطها بالقول إن هذه الشهادات هي دليل على انتهاك الجنود البريطانيين لإنسانية السجناء العراقيين بصورة متواصلة ومنتظمة.

من جهة ثانية أكدت صحيفة (الصنداي تايمز) أن هناك الكثير من التساؤلات تحيط بعملية إعدام المدني الأمريكي نيكولاس بيرج على يد جماعة متشددة .. وعلقت على ظهور أحد أعضاء الجماعة المتشددة وهو يرتدي غطاء للرأس من نوع «الكاب» الأمريكي .. وتساءلت : كيف يرتدي أحد أشد المناوئين لأمريكا قطعة من الملابس الأمريكية؟

وأضافت : إن هناك تكهنات تثار – أيضاً – حول البدلة البرتقالية التي ارتداها الضحية الأمريكي، والتي تشبه زي السجناء في معسكرات جوانتانامو.

واستعرضت الصحيفة الكثير من التفاصيل حول تاريخ بيرج مع المخابرات الأمريكية، إلاَّ أنها ذكرت أن أحداً لم يقدم حتى الآن دليلاً ملموساً على أن القوات الأمريكية قد تكون هي التي زورت شريط الفيديو وبثته على الإنترنت للتغطية على فضيحة التعذيب في سجن «أبو غُريب».

ADV